وزعم المازني انها موصولٌ حرفيٌّ ويرده أَنها لا تؤول بالمصدر وأَن الضمير يعود عليها وزعم ابو الحسن الأخفش أَنها حرفُ تعريفٍ ويرده أَن هذا الوصفَ يمتنع تقديم معموله ويجوز عطفُ الفعل عليه كقوله تعالى (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فأثَرْنَ) فعطف أَثرن على مغيرات لأن التقدير فاللاتي أَغَرْنَ فأثَرْنَ .

ثم قلت الخامِسُ المُحَلّى بَأل الْعَهْدِيةِ كَجَاءَ الْقَاضي ونحوُ (فِيهَا مِصْبَاحٌ المِصْبَاحُ) الآية أَوِ الْجِنْسِيّةِ نحو (وخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً) ونحو (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) ونحو (وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كلّ شَيْءٍ حَيّ) .

ويَجِبُ ثُبُوتُهَا في فاءِلَيْ نِعْمَ وَبِئْسَ الْمُظْهَرَيْنِ نحوُ (نِعْمَ الْعَبْدُ)